



المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

الندوة الفكرية

لاستشراف آفاق عمل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

(2010 - 2003)

التقرير الختامي والتوجهات والتوصيات

الكويت : 16 - 18 يونيو 2001

بسم الله الرحمن الرحيم



المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

الندوة الفكرية

لاستشراف آفاق عمل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

(2003 - 2010)

التقرير الختامي والتوجيهات والتوصيات

الكويت : 16 - 18 يونيو 2001

المحتويات

الصفحة

المقدمة

القسم الأول

5 - الموجبات، المصادر، الأهداف

القسم الثاني

14 - التوجهات العامة لمشروع الخطة

القسم الثالث

17 أ. لجنة التربية

31 ب. لجنة الثقافة

40 ج. لجنة العلوم

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة :

باستضافة كريمة من معالي الأستاذ الدكتور مساعد راشد الهارون وزير التربية ووزير التعليم العالي بدولة الكويت، وبحضور معالي الأستاذ الدكتور المنجي بوسنينة المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وثلة من الخبراء في مجالات التربية والثقافة والعلوم والاتصال عقدت الندوة الفكرية لاستشراف آفاق العمل المستقبلي للمنظمة العربية في الفترة (16 - 18 يونيو 2001)، وهي حلقة في سلسلة الاستشارات التي تجريها المنظمة لإعداد خطتها المستقبلية .

افتتحت الندوة بحفل رسمي وتحت سامي رعاية سمو الشيخ صباح الأحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء بالنيابة ووزير الخارجية، الذي عهد إلى سمو الشيخ جابر المبارك نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع بتمثيله في هذا الحفل.

كما حضر الحفل معالي الدكتور علي الشهران وزير التربية بدولة الإمارات العربية المتحدة، ومعالي الدكتورة مها قنوت وزيرة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، وعدد من سفراء الدول العربية والمسؤولين السامين في دولة الكويت وجمع من المثقفين والمفكرين .

وبعد الاستماع إلى النشيد الوطني وتلاوة آيات بينات من الذكر الحكيم ألقى معالي الدكتور مساعد راشد الهارون وزير التربية ووزير التعليم العالي بدولة الكويت كلمة استهلها بالترحيب بالسادة الحاضرين معربا عن سعادة الكويت باحتضان هذه الندوة التي تخدم العمل العربي المشترك الذي توليه الكويت كل اهتمامها مشيرا إلى أن دولة الكويت تؤمن إيمانا راسخا برسالة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم مؤكدا على أن أي نشاط إنساني

يراد له أن يحقق غاياته ويترك أثره الحميد ينبغي أن ينطلق من خطة مدروسة تأخذ في الاعتبار كل ما يحيط به من المستجدات والمتغيرات وعلى مختلف الأصعدة .

وتناول الكلمة اثر ذلك معالي المدير العام للمنظمة الدكتور المنجي بوسنينة فقال :
إن الكويت كانت دائما سباقة للمبادرات، وداعية لجمع الشمل العربي وحرص الصفوف والتنادي لوحدة الأمة العربية في كل الأوقات والمناسبات حيث بادرت سنة 1994 إلى الدعوة لعقد الندوة الفكرية الأولى التي نتجت عنها وثيقة التطوير والتحديث مما أدى إلى وضع الخطة متوسطة المدى الثالثة للسنوات (1997-2002).

وأضاف السيد المدير العام قائلا : إن للكويت تاريخا حافلا في مجال العمل الفكري العربي حيث احتضنت في الثمانينات الخطة الشاملة للثقافة العربية مبينا أن المجلس التنفيذي للمنظمة قرر أن تكون الدورة المالية المقبلة انتقالية مما يتيح للمنظمة الفرصة في وضع خطة مستقبلية في متسع من الوقت .

وحدد السيد المدير العام في كلمته التوجهات العامة لهذه الخطة. وعقب حفل الافتتاح عقدت جلسة إجرائية تم خلالها انتخاب رئيس للندوة في شخص معالي الدكتور مساعد راشد الهارون وزير التربية ووزير التعليم العالي ومقرر عام لها هو الأستاذ الدكتور محمد مصطفى القباج (من المغرب)، وانتخاب رؤساء اللجان الثلاث ومقرريها، على النحو الآتي :

د. عزت جرادات	رئيس لجنة التربية	الأردن
د. إبراهيم يوسف العبد الله	مقرا للجنة التربية	البحرين
د. محمد الرميحي	رئيسا للجنة الثقافة	الكويت
د. نبيل علي	مقرا	مصر
د. احمد فؤاد باشا	رئيسا للجنة العلوم	مصر
د. الطاهر القلاي	مقرا للجنة	تونس

واتفق بعد مناقشة عامة على تشكيل لجان قطاعية تجتمع في جلستين كل لجنة على حده، ثم تجتمع اللجان في جلسة عامة للاستماع إلى تقاريرها ومناقشتها ومن ثم صياغة التقرير النهائي.

الموجبات، المصادر، الأهداف

الموجبات :

أ/ تأسست المنظمة العربية في سنة 1970 كما هو معلوم، أي منذ أكثر من ثلاثين سنة، غير أن برامجها لم تخضع لخطة محددة الأهداف والغايات، مبرمجة ومفصلة زمنيا إلا منذ سنة 1984، حيث تم اعتماد الخطة طويلة المدى لتغطية الفترة (1984 - 2001)، وقد فصلت إلى ثلاث خطط متوسطة المدى مدة كل واحدة منها ست سنوات لتتلاءم كل خطة مع نشاط المنظمة لثلاث دورات مالية .

ب/ وانطلاقا من توجهات الخطة طويلة المدى، ومضمونها، ومحاورها الكبرى، ومقدماتها وأبعادها تمت صياغة الشريحة الأولى من الخطة متوسطة المدى الأولى لترسم عمل المنظمة للفترة (1984-1989) وتفصل نشاط القطاعات المختلفة، وحاجيات الدول العربية في تلك المرحلة، وأولويات نشاط المنظمة .

وقد كان مفترضا ان توضع خطة متوسطة ثانية للمرحلة الموالية في نهاية الثمانينات إلا أن المسؤولين اعتبروا ان العناوين الكبرى والخطوط العريضة والأهداف العامة التي تضمنتها الخطة طويلة المدى، والمشروعات والبرامج المستمرة للخطة متوسطة المدى الأولى يمكن اعتبارها إطارا نظريا يسمح بالاستمرار في التنفيذ واقتراح المشروعات دونما حاجة لوضع خطة متوسطة ثانية. وبمعنى من المعاني فإن الخطة متوسطة المدى الأولى استغرق تنفيذها مع تعديلات تسمح بالمواربة والإضافة نحو ثلاث عشرة سنة أي إلى حين الشروع في تنفيذ الخطة متوسطة المدى الثالثة التي تم اعتمادها للمرحلة (1997-2002) وبسبب هذه الانقطاعات في التخطيط اعتبرت الدورتان المائتان (1995-1996) و(2003-2004) دورتين انتقاليتين. إذ كان من المنتظر ان تكون هناك نواة للتخطيط المتواصل في إطار المنظمة تعمل

بصفة آلية على إعداد المخططات وتعميم الاستشارات والتقييم المستمر وتحمل مسؤولية سد هذه الحاجة، وتلافي الفراغات، وبما أن ذلك لم يتم فإن الضرورة أوجبت التفكير في وضع خطة للمرحلة القادمة تقي المنظمة تجنب الارتجال والالتجاء إلى المبادرات العشوائية دونما تحديد للحاجيات الحقيقية والتخطيط المتبصر والعمل الجماعي، والاستشارة وتوخي الأساليب العلمية.

ج/ إن الخطة المطلوب وضعها ليست رغبة شخصية أو لغرض القفز عما هو متاح من الآراء والأفكار، أو لتجاوز المكتسبات والخبرات، والتنكر لجهود السابقين.. إن تلك مراجع لا غنى عنها عند الإعداد لأي تخطيط، إنما الخطة التي نسعى إليها هي استكمال واستمرار للنهج الذي توخته المنظمة وهو التخطيط لكل خطوة والتحسب بدقة لكل مرحلة، وهي مواصلة وتجديد واثراء للخطط السابقة، وهي في الأساس خطة لسد الثغرة التي أصبحت تشكوها المنظمة بعد الانتهاء من تنفيذ الخطة متوسطة المدى الثالثة التي يفترض ان تنتهي سنة 2002، مما اضطر المجلس التنفيذي الى التوجيه لاعتماد دورة انتقالية هي الدورة القادمة التي تخص الفترة (2003-2004)، بعد استكمال واستنفاد الخطة طويلة المدى التي استغرق تنفيذها عشرين سنة كاملة .

هذه إذن الموجبات وتلك هي الدواعي التي دعت لمبادرة الإدارة العامة إلى اقتراح خطة هي ضربة لازب، وضرورة من الضرورات التي يحتمها العمل، وتحتمها المرحلة، ويحتمها الاستمرار واتباع المنهج العلمي الذي سارت عليه المنظمة منذ أمد بعيد، واصبح تقليدا من تقاليدنا، لاصلة له بما يطرأ على منصب المدير العام من تداول وتبادل للمواقع بقدر ما ترتبط الخطة بجدية العمل الذي تنهض به المنظمة، والحرص على أن تخضع برامجها ومشروعاتها وتوجهاتها للتخطيط في مفهومه الأسمى، وتحديد أهدافه ونتائجه وفق رؤية علمية مجربة، في إطار المرحلة الزمنية التي تفرض بدورها معطيات قد لا تكون ذات صلة بمرحلة انقضت وانطوت .

المصادر:

أ/ انطلقت المنظمة في وضع أول خطة لأهدافها ورؤاها وأغراضها ووسائلها وبرامجها وتحديد أولوياتها وتفصيل قطاعات نشاطاتها مستندة إلى تجارب المشرفين عليها وإطاراتها وكفاءاتها وخبراء الأمة العربية ومفكرها، ومستهدية بمضمون ميثاق الوحدة الثقافية العربية، ودستور المنظمة، والأفكار القومية التي سادت تلك الفترة ومشاعر الجماهير، وفورة الحماس القومي، والتراث الحضاري والإنساني للامة، والقيم الإسلامية. وتمكنت بما ترجمت واستوعبت واستهدت من وضع (الخطة طويلة المدى) التي ظلت من أهم مراجعها ومصادر تحقيقها على مدى عشرين سنة، ووثيقة بهذا الحجم وهذه الأهمية لن يكون بالإمكان الاستغناء عنها او عدم اعتبارها مصدرا أساسيا في عمل أي تخطيط للمستقبل .

ب/ وعبر عشرين سنة من عمل المنظمة المخطط والمنهج استطاعت هذه المؤسسة العتيقة إقامة بنية أساسية متينة، وإرساء تقاليد لمؤتمرات نوعية من أبرزها المؤتمرات العامة والمؤتمرات الفنية لوزراء التربية، ووزراء الثقافة، ووزراء التعليم العالي والبحث العلمي .

ومؤتمرات قطاعية كمؤتمرات الآثار وعقد ندوات وحوارات ومنابر علمية وثقافية وإصدار المئات من المراجع والموسوعات والسلاسل والمجلات والمدونات وكتب التراث، والدراسات والبحوث والدورات التكوينية، والمشاركة في الندوات العالمية، إضافة إلى وضع خطط نوعية، خطة للثقافة العربية، وخطة للتربية، وثالثة للتقانة والعلوم، وخطة للتوثيق والمعلومات وخطة لمحو الأمية وتعليم الكبار .

ولا مناص من اعتبار كل هذه الوثائق والمراجع والمصادر مكاسب ومستندات للاستفادة منها عند وضع أي خطة مستقبلية.

فالمؤتمرات الوزارية وما صدر عنها من قرارات في كل المراحل، ولاسيما في الاتجاه الصحيح، إن المؤتمرات الوزارية هي المظلة الفكرية التي ترسم السياسة العامة للمنظمة بصفتها منظمة حكومية .

ب/ وإذ تنهض الدول العربية الآن بتنفيذ مشروعات طموحة تصلح قدوة للاسترشاد بنتائجها وتمثلها واحتذائها والنسج على منوالها، في مجالات عمل المنظمة وقطاعاتها المختلفة فإن الواجب يحتم ان تأخذ المنظمة في الاعتبار جهود هذه الدول وتجاربها الريادية للإقتداء بها، إضافة إلى ما يصل المنظمة من تقارير هذه الدول عن أنشطتها وبرامجها، وما تتمخض عنه هذه الاستشارة بعد ان قامت الإدارة العامة بمخاطبة الدول الأعضاء لتقديم مقترحاتها وتصورها للعمل المستقبلي لنشاط المنظمة للمرحلة القادمة .

ج/ ومما تتوجب الاستفادة منه كذلك في وضع هذه الخطة واعتباره ركيزة أساسية من ركائزها المداخلات والتقارير والدراسات التي تفضل بتقديمها في هذه الندوة الفكرية الخبراء الذين لبوا الدعوة مشكويين وهم ثلة من علماء الأمة العربية واعلامها البارزين في مجالات تخصصهم وقد اشتملت الأوراق التي قدموها على وجهات نظر سديدة، واقتراحات صائبة ومفيدة لعمل المنظمة، وقد التمس منهم المنظمة التفكير بصوت عال ومن منطلق الحرية الكاملة وبكل ديمقراطية وبعيدا عن المجاملة والتزكية .

ج/ على أن هذه المستندات والمرتكزات والمرجعيات لا تكون مفيدة كل الفائدة إلا إذا وضعنا نصب أعيننا أننا نفكر ضمن مجموعة أممية، تباعدنا عنها خصوصيتنا وقيمنا وهويتنا وثورنا وتميزنا الثقافي، وتجمعنا بها الأهداف الإنسانية المشتركة والتراث الإنساني الواحد ومساهمتنا ماضيا وحاضرا ومستقبلا في مصير هذه الإنسانية وخلق عالم جديد وحضارة كونية مجديا وبالغ النفع ان نطالع ونستقري كل ما نراه ملائما لنا ومفيدا من الوثائق والمراجع الصادرة عن الهيئات الدولية التي تشاركنا مجالات عملنا مثل منظمات اليونسكو والوايبو والايكوم، والايكوموس، وكل ما له صلة بتراثنا الثقافي الحضاري.

د/ أما أدبيات وخطط وبرامج ومشروعات المنظمات العربية الشقيقة وفي المقدمة المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ومكتب التربية العربي لدول الخليج فلها أولوية الأولويات في التنسيق والموائمة والشراكة لما يجمع بين نشاطنا ونشاطها من الخصائص والأهداف المشتركة والتكامل في الرؤى والأهداف والغايات .

ذ/ إن هذه الندوة التي دعت إليها المنظمة العربية وتعد بتعاون مشكور وبدعوة كريمة من دولة الكويت الشقيقة ومن معالي الأستاذ الدكتور مساعد راشد الهارون وزير التربية ووزير التعليم العالي والعضو السابق لدولة الكويت لدى المنظمة واحد المساهمين البارزين في دعم العمل العربي المشترك، ستزداد أهمية باستحضار وقائع الندوة الفكرية الأولى التي عقدت لنفس الغرض، التفكير واستشراف مستقبل المنظمة العربية عند الإعداد لخطتها متوسطة المدى الثالثة سنة 1994 وكانت زاخرة بالآراء والأفكار والرؤى مما يعد من المصادر المهمة لإغناء هذه الندوة إذ ما يزال معظم ما جاء في تلك الندوة من أفكار عامة وخطوط عريضة وتوجهات قومية مفيد كل الفائدة للتعرف عليه واقتباسه واستحضاره والبناء عليه والاستناد عليه .

الأهداف :

أ/ ما تزال أهداف أي خطة تقترحها المنظمة لأي مرحلة من مراحل تطورها واستمرارها مرتبطة ارتباطا وثيقا بما ورد في المادة الأولى من دستور المنظمة وهو التمكين للوحدة الفكرية بين أجزاء الوطن العربي عن طريق التربية والثقافة والعلوم، ورفع المستوى الثقافي في هذا الوطن حتى يقوم بواجبه في متابعة الحضارة العالية والمشاركة الإيجابية فيها .

كما ستظل أية خطة ملتزمة بمضمون ميثاق الوحدة الثقافية العربية .

ب/ إن مطمح الوحدة الفكرية بين أبناء الأمة العربية وبين أجزاء الوطن العربي سيعتبر دائما الهدف الأسمى المرتجى من وراء أي عمل عربي مشترك، وما انفكت برامج المنظمة العربية منذ ثلاثين سنة تساهم باختياراتها ومشروعاتها الثقافية والتربوية والعلمية في تقريب أمد هذه الوحدة في حدود الدور المرسوم لهذه المنظمة أن تضطلع به، باعتبارها واحدة من منظمات العمل العربي المشترك، وقد تكون من أبرز منظماته وأكثرها فاعلية وتأثيرا .

ج/ وإدراكا لهذا الهدف الأسمى المنشود خاض الوطن العربي تجارب شتى سياسية وفكرية واقتصادية واجتماعية وثقافية وعرف أشكالا وأنماطا من الوحدات، سرعان ما تفككت وأفضت إلى صدمات وخيبات وأسفرت عن عظات ومرارات، وبقي العمل العربي المشترك وحده حبل النجاة والعروة الوثقى التي تحكم نسيج العلاقات بين الدول العربية ودليلا على عافية الامة، ورغبتها في التماسك والتكتل لانه عمل أقيم على أسس متينة وانشىء لإحداث الفعل التدريجي والبناء المخطط .

د/ ولئن ما تزال الآمال قائمة في تقريب أمد هذه الوحدة الفكرية والتفكير في بدائل محتملة تؤسس لها بطرق علمية نظرا لتوفر عناصر التماثل والخصائص المشتركة والتجانس المطلوب لغويا وحضاريا وعقائديا بين الدول العربية فان العقبات الكأداء التي ما تزال تحول دون ذلك؛ عمق الخلافات بين هذه الدول والصدمات والحروب التي اندلعت بين الأشقاء وأحدثت شروخا في النفوس وحساسيات ينبغي مرور زمن طويل لعلاجها واندمالها .

ذ/ ومع كل تلك الأسباب وغيرها فان قدر المنظمة العربية وسائر المنظمات المماثلة ان تعمل دونما كلل على رأب الاصداع والحد من اتساع الخلافات والتأكيد باستمرار وإصرار على ان تحقيق أهداف دستور المنظمة العربية ينبغي أن تمر من خلال مبدئين اساسيين هما التكامل والتضامن بين الدول العربية والعمل بكل الوسائل ومن خلال البرامج والمشروعات

على تحقيق هاتين الغايتين النبيلتين اللتين هما عماد العمل العربي المشترك وجوهره وبعده الأساسي وهدفه البعيد .

فالأمة العربية مدعوة قبل انخراطها في إشكاليات العولمة ومواجهات التحديات الناجمة عن ذلك في مختلف المجالات، مدعوة إلى تضامن صفوفها وتكامل جهودها ورسم مستقبلها وتحديد خياراتها حتى تتمكن من مواجهة ما ينتظرها من صراعات ومدعوة الى التفكير في مصالحها ومستقبلها، ولن يتسنى لها ذلك إلا إذا تكتلت وتوحدت وأنشأت لها كيانا اقتصاديا وثقافيا وعلميا موحدًا على امتداد الرقعة الجغرافية وفي إطار سوق ثقافية وتربوية واقتصادية مشتركة ومناطق للتبادل الحر سواء على المستوى الثنائي أو الإقليمي أو القومي .

هـ/ أما التضامن فباعتباره سمة من سمات الحضارة العربية والإسلامية وقيمة ثابتة في قيمها الإنسانية فان على المنظمة ان تكثف جهودها وتسخر إمكانياتها وتجنّد الدول العربية القادرة لمساعدة الدول العربية المفتقرة للمساعدة، فما لا يثلج الصدر ولا يريح الضمير إن الأمة العربية وهي تستشرف الألفية الثالثة تدخله وبعض شعوبها لم تتجاوز بعد خط الفقر وأطفالها لا يتمكنون من دخول المدارس ولا الحصول على لقمة العيش .

إن قليلا من التضامن في إطار الخطة الجديدة للمنظمة كفيلا بإراحة الضمير والقيام ببعض ما يمليه واجب التضامن العربي، والتكافل بين شعوبه وأقطاره.

و/ واعتبارا الى أي خطة ناجحة لابد لها من التجارب مع معطيات المرحلة والانخراط في القضايا المطروحة للحوار والنقاش داخليا وخارجيا، ولا مناص لها من الاندماج في العصر وإشكالياته فان أهم ما سوف تركز عليه هذه الخطة من قضايا أملتتها المرحلة وأجمعت على أهميتها الدول العربية خلال لقاءات السيد المدير العام مع مسؤوليها وأكدت

عليها مؤتمرات وزراء الثقافة العرب ووزراء التربية، وأوراق العمل المقدمة من الخبراء المشاركين في الندوة تنتظمه ثلاثة محاور أساسية هي :

- < تحديات العولمة واستعمال التكنولوجيا الجديدة للاتصال في مجالات التربية والثقافة والعلوم .
- < الاستفادة من التقنيات الحديثة في رفع نسق التنمية التربوية والثقافية والعلمية
- < السوق الثقافية العربية المشتركة وآفاق التكامل بين الدول العربية

ان بإمكان الخطة ان تركز على الاهتمام بهذه المحاور وان تجعلها منطلقا للتفكير في وضع برامج ومشروعات تتمكن من خلالها المنظمة من تحقيق جملة من الأهداف الكفيلة بأحداث نقلة نوعية في ربط مشروعات المنظمة بأهم معطيات العصر والانفتاح على العالم والاستفادة على أوسع نطاق من وسائل الاتصال وثورة المعلومات والتكنولوجيا من ان تتحول إلى إنتاج للبرمجيات وتوظيف خبرتها وسمعتها ومكانتها العلمية والمعرفية والتربوية لتوفير مواد قادرة على المنافسة والتصدي للرداءة والغزو الذي يجتاح الأسواق العربية في مجال البرمجيات وغيرها من الوسائل التثقيفية والتربوية والعلمية .

التوجهات العامة لمشروع الخطة :

- 1- دعوة الدول العربية إلى إيلاء المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم اهتماما اكبر باعتبار الدور القومي الذي تضطلع بتحقيقه في إطار التضامن والتكامل بين الأقطار العربية و ان من شأن هذا الدعم ان يمكن المنظمة من الوسائل التي ترفع وتيرة إنتاجها وتضمن جودته وبذلك تتوفر لها المصادقية الدولية والقومية، ويعزز حضورها في مختلف الساحات العربية .
- 2- اعتبار التعليم والمعرفة والثقافة قواعد أساسية للبناء الحضاري وعوامل فعالة للحفاظ على أدنى شروط الاستقلال والتميز وتوفير الحصانة للامة .
- 3- تعميق قيم الحرية والديمقراطية والعدالة وحقوق الإنسان في المناهج والأداء الثقافي والدراسات واللقاءات ومختلف مجالات الإبداع .
- 4- إعادة الاعتبار للمنظومة الأخلاقية وللقيم الأساسية للامة العربية في مناهج التربية والتعليم وفي الثقافة وفي الممارسة العلمية .
- 5- صياغة المنظومة الثقافية والتربوية العربية والفضاء المعرفي بهدف تكوين إنسان عربي، علمي التفكير، مصقول المواهب وتمكينه من استخدام طاقاته والتحلي بروح المجابهة والتحدى .
- 6- دراسة المجتمع العربي دراسة علمية معمقة في ضوء المستجدات والمتغيرات العالمية .
- 7- دعم المشاريع التربوية والثقافية والعلمية في الأقطار العربية الأكثر حاجة مثل فلسطين، موريتانيا، جيبوتي، الصومال، جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية.
- 8- توخي الشراكة أسلوبا في التعاون مع المنظمات العربية والإسلامية والدولية لتنفيذ مشروعات مشتركة وإرساء أنماط جديدة من التعاون والتفاهم .
- 9- الاستهداء بالتجارب الدولية في تحقيق التكامل التربوي والثقافي والعلمي بين الدول العربية مثل تجربة الاتحاد الأوروبي .

10- تحقيق مزيد من الانفتاح على الاتحادات والمنظمات الأهلية الممثلة للمجتمع المدني والقطاع الخاص في مجالات التربية والثقافة والعلوم من اجل ضمان اكبر عوامل النجاح للعمل العربي المشترك .

11/ التركيز نوعية التعليم وجودته ومواءمته لمتطلبات التنمية .

12/ الارتقاء بمستوى التعليم التقني والمهني من حيث الجودة والتكوين .

13/ العناية الشاملة والمتكاملة بالطفولة المبكرة وتطوير التعليم قبل المدرسي .

14/ القضاء على الأمية الأبجدية خلال سنوات محدودة، وتحقيق مزيد من التكامل بين التعليم النظامي وغير النظامي .

15/ إحداث تجديدات تربوية مؤثرة في نهج وأساليب العمل في إطار التربية المستمرة مدى الحياة وصياغة استراتيجية للتعليم المستمر .

16/ توظيف تقنية المعلومات بأشكالها العديدة والمتطورة في عملية التعلم والتعليم، واعداد البرمجيات اللازمة على المستوى العربي .

17/ إحداث نقلة نوعية في تطوير نظام التعليم والتدريب عن بعد للقيادات التربوية العربية، إدارة وتخطيط وتوظيف وإشرافا وبرمجة وتدرسا وتقيوما .

18/ ربط التعليم العالي بحاجات التنمية ومستلزمات التطور العالمي في شتى المجالات، بحيث تتعدى مهمة التعليم العالي تلبية سوق العمل الآنية والمستقبلية إلى التنمية البشرية عالية المستوى في كافة الميادين .

19/ الارتقاء بمستوى عملية التقويم التربوية بإعطاء اهتمام خاص لتقنيات تقويم التحصيل الدراسي. وتقويم مخرجات التعليم وفق محكات تتطور لتصل إلى المستويات العالمية.

20/ تقويم المؤسسات التربوية ومؤسسات التدريب تقويما ذاتيا وتقويما خارجيا بصورة مستمرة وشاملة، وفق محكات تتطور لتصل إلى المستويات العالمية .

القسم الثالث

أ- لجنة التربية

ب- لجنة الثقافة

ج- لجنة العلوم

مدخل

تحظى التربية باهتمام بالغ في عملية استشراف المستقبل بهدف تكوين رؤية واضحة لمستقبل التربية وهي تنقل بوسائلها وأدواتها وتحمل بفعاليتها المتعددة جيلا جديدا ينتقل من قرن كانت له مقوماته وأزماته وصراعاته، إلى قرن جديد له تحدياته وطموحاته وملامحه، ولكنها سمات متداخلة: فالانفجار السكاني واختلال التوازن البيئي، والتطور المتسارع في تكنولوجيا المعلومات، والإنتاج المعرفي، وتنامي قضايا التنمية وتعقدتها، واتساع الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة، وانتشار التكتلات الاقتصادية: الإقليمية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، جميع هذه السمات تلقي بجميع معطياتها أعباء متواصلة ومتداخلة على السباق بين الأمم في القرن الحادي والعشرين حيث تأخذ التربية حيزا واسعا من ذلك السباق .. وتحتم تلك الأعباء على النظم التربوية وضع سياسات وخطط وإستراتيجيات وبرامج تجديدية تنفذ إلى رؤى مستقبلية ارحب وأوسع واشمل بإبداعات جديدة وابتكارات نادرة، وتجديدات حيوية، لتهيئة العملية التربوية لاستيعاب ديناميات العصر الجديد ومتغيراته ومستجداته وصراعاته .

ذلك ان النظم التربوية التي تحافظ على التقليدية في التعليم، ولا تنتج المبدعين، لا تخسر السباق بين الأمم فحسب، بل يتعدى ذلك إلى التلاشي في أدوارها وفعاليتها على المستوى الوطني أو القومي، وإلى الفشل الذريع في إعداد المتعلمين لمواجهة مطالب المستقبل المتمثلة في إكسابهم الكفايات المعرفية والمهنية والإنسانية، والقدرة على امتلاك مهارات التفكير العلمي والإبداعي والابتكاري، وأسلوب التعلم الذاتي المستديم، والعمل بروح الفريق، إضافة إلى تعزيز الانتماء الوطني والقومي، والتمسك بالهوية الثقافية بأصالتها ومعاصرتها، وتحقيق مستوى أعلى من التنمية البشرية للارتقاء بنوعية الحياة: اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا. ومن أهداف المشروع التربوي العربي ان يضمني على النظم التربوية العربية الحيوية والكفاءة والقدرة على مواكبة التوجهات العالمية المعاصرة والتي تؤكد: أهمية إعادة بناء النظم التعليمية وهندستها من جديد، وترسيخ رؤية تربوية مستقبلية النزعة والتوجه عملية التفكير

والتخطيط التي أصبحت عنوان المنافسة الدولية والميزة التنافسية. فالتربية الفاعلة هي القوة المؤثرة في صنع الإنسان وصقل قدراته .

ومن الأهمية بمكان أن تكون هذه القضية من أولويات وتوجهات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، باعتبارها (بيت الخبرة) للتربية العربية، وموئل العمل العربي المشترك، وتقدمه وازدهاره، والمحرك والباعث لتفعيل دور النظم التربوية لتحقيق مشروع تربوي نهضوي يرمي إلى تحقيق أمانى المجتمعات العربية وطموحات أجيالها وتطلعات روادها نحو مستقبل واعد قوامه وضوح الأهداف المرجعية لتربية أجيال الأمة مع بداية قرن جديد، فالأهداف التربوية تمثل مرجعية أساسية للنظم التربوية. وقد كان للأهداف والمبادئ التي اشتملت عليها (استراتيجية تطوير التربية العربية) أثرها في بلورة الأهداف التربوية المرجعية على المستوى القطري، والتي مازالت تعبر عن طموحات تربوية كبرى .

وان النظرة المستقبلية تستدعي مراجعة هذه المبادئ وبلورة مفاهيم جديدة لمضامينها، آخذة بالاعتبار تلك المنظومة .

ومن الأهداف التربوية التي توصل إليها (مشروع مستقبل التعليم في الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين) في استقصاء آراء مجموعة كبيرة من قيادات الرأي العام العربي عند مشارف نهايات القرن العشرين، حيث انعقد الإجماع على الأهداف العشرة الأساسية التالية والمتساوية في الأهمية، وهي :

1/ غرس الإيمان بالله ورسله والقيم الروحية والإنسانية

2/ تنمية الجسم والوجدان

3/ غرس الاعتزاز بالعروبة والامة والوطن

4/ تدريب الفرد على واجبات المواطنة والمشاركة المجتمعية والسياسية

5/ غرس قيم وممارسات العمل والإنتاج والإتقان

6/ إعداد الإنسان للمستقبل: وسرعة الاستجابة للتغير

- 7/ إعداد الإنسان القادر على صنع المستقبل في الابتكار والإبداع والتخطيط والتنظيم
- 8/ الإسهام في تحقيق التنمية الشاملة وسد الفجوة التكنولوجية وتجاوزها
- 9/ تنمية التفكير المنهجي والنقدي العقلاني
- 10/ الإيمان بالوحدة العربية كهدف نهائي .

وإذا ما أخذت بالاعتبار تلك المؤشرات التي تضمنها تقرير اللجنة الدولية لليونسكو - لجنة جاك دي لور - المعنية بالتربية للقرن الحادي والعشرين (التعلم: ذلك الكنز المكنون)، وهي: التركيز على:

- 1/ التعلم للمعرفة
- 2/ التعلم للعمل
- 3/ التعلم للعيش مع الآخرين
- 4/ تعلم المرء ليكون ...

إذا ما أخذت هذه المؤشرات بالاعتبار، فإنه يمكن إمعان النظر في هذه المجموعات من المبادئ الأساسية للتربية لتكون مرجعية للعمل على وضع صيغ جديدة ذات مضامين أكثر عمقا ووضوحا نحو توحيد الأهداف أو المبادئ الأساسية للتربية العربية تمكن النظم التربوية العربية من الاستفادة منها في رسم السياسات ووضع عناصر الاستراتيجيات وتحديد الأولويات على المستوى القطري .

تطوير التربية العربية :

يمكن القول ان السباق بين التعليم والكارثة.. الذي تخوضه البشرية منذ قرون تزداد حواجزه ارتفاعا مع حلول القرن الحادي والعشرين، متأثرة بضغوط الزيادة السكانية، والدمار البيئي، وقدرة الجنس البشري على إحداث الدمار الشامل، مما يجعل قوى التغيير التي توجه البشرية عميقة التأثير والتعقيد وتحتاج الى تعزيز دور التعليم في المجتمعات البشرية : فعلى سبيل المثال قد يؤدي التجديد التكنولوجي الى إيجاد فرص عمل نوعية

جديدة، ويلغى أعمالا ومهننا قديمة، ويفرض على برامج الأعداد والتأهيل تحديد مهارات كغايات جديدة، وقد ينطوي التعليم على استيعاب عميق للثقافات والعوامل المشتركة فيما بينها كضرورة حتمية لفهم أسباب التغيير في المجتمعات البشرية، ويصبح دور التعليم أكثر فاعلية من أي وقت مضى في إحداث التغيير على مستوى النظم الاجتماعية .. وهذا يؤدي بالضرورة إلى نقل دوره وتطويره ليكون الحافز الأصيل والدافع الأقوى للتقدم والتنمية، واصبح الارتباط أقوى واشد ما بين انتشار التربية وجودتها من جهة وما بين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والحضاري للمجتمع من جهة أخرى. كما احتلت التنمية التربوية مرتبة عليا بين مطالب التنمية الشاملة، وذلك لما تنطوي عليه التبدلات والتحويلات التربوية من مفاهيم جديدة ترمي إلى :

1/ تطوير الشخصية لإكسابها ملكات التعلم الذاتي، والتفكير العلمي، والقدرة على التكيف، ومواجهة المشكلات وإيجاد الحلول الإبداعية لها .

2/ تطوير البرامج الشاملة بحيث تعم التربية، كما ونوعا، جميع أفراد المجتمع باعتبارها حقا إنسانيا، وتنسحب على مختلف جهود الناشئة والأجيال، وتمتد على العمر بكامله.

3/ تطوير الأساليب والوسائل ونظم الإدارة ومراكز التخطيط والبحوث بهدف إغناء العملية التربوية وأفادتها من تكنولوجيا المعلومات وتقنيات الاتصال، وإتاحة إمكانات الاستخدام الأمثل لها في مختلف فعاليات التربية: تخطيطا وتنفيذا وتقيوما .

4/ إدخال منهجية (التخطيط الاستراتيجي) في التطوير التربوي باعتبار التخطيط الاستراتيجي عملية تجمع بين النظرية والتطبيق والتقويم، وينطوي هذا المنهج في التخطيط على (القدرة الكفؤة) على التنبؤ و (الخبرة الإبداعية) لصياغة أشكال الاستجابة التي تمثل أوجه التلاؤم مع المستقبل .

كما تقتضي هذه المفاهيم الجديدة أهمية اعتماد مبادئ أساسية تحدد أسلوب التعامل معها، ومنهجية العمل المنظم لتحقيقها، ومن أهم هذه المبادئ :

- أ. القدرة الذاتية معنويا وتكنولوجيا، لتحقيق التنمية البشرية والشاملة
- ب. قومية العمل، مؤسسيا ومجتمعيًا، لتحقيق الأهداف المنشودة والمشاركة في آن واحد .
- ت. عالمية الاتجاه، فكريا وحضاريا، للتفاعل الواعي مع معطيات العولمة، والإسهام الفاعل في الحضارة الإنسانية.
- ث. الاتجاه المستقبلي، رؤية وإبداعا، لبناء مجتمع عربي جديد قادر على رسم مستقبلية ومستقبل الإنسان العربي .

اتجاهات معاصرة في التطوير التربوي :

احتلت التربية على المستوى العالمي اهتماما بالغا في إطار التنمية البشرية وتنمية الموارد البشرية في عقد التسعينات من القرن العشرين؛ كما احتلت المشكلات والتحديات التي تواجه المجتمعات البشرية على مشارف القرن الحادي والعشرين مكانة بارزة في الدراسات المستقبلية ومتطلبات التحولات الاجتماعية - الاقتصادية والثقافية للتهيؤ للقرن الجديد؛ وعنيت مختلف المؤسسات الاجتماعية والتربوية بشكل خاص بمراجعات شاملة للمنظومة التربوية من خلال مشاريع التطوير التربوي والدراسات والبحوث التقويمية والمستقبلية، وتراكت لدى المؤسسة التربوية، على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي مجموعات من الاتجاهات والتصورات نحو تطوير تربوي مستقبلي يمكن أن تفيده منه مختلف النظم التربوية وكذلك المنظمات المعنية بالتربية والنهوض بها، والعمل على تجديدها وتجويدها، وإبراز الجانب النوعي كضرورة إنسانية: فردية ومجتمعية، وقد تم استخلاص مجموعة من هذه الاتجاهات لتكون موضع الحوار الفكري في تحديد مسار التطوير التربوي، ويمكن عرضها على النهج التالي :

1/ ان مجتمع القرن الحادي والعشرين هو (المجتمع الدائم للتعلم) الذي يتيح فرص التعلم والتدريب وتنمية المواهب والقدرات في مختلف مؤسساته من خلال برامج وأساليب تتجاوز أنماط الممارسات المتبعة بإفادتها من معطيات المعلوماتية وتكنولوجيا المعلومات، والاستفادة من جميع الإمكانيات المجتمعية .

2/ إن تطور التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال أصبحت جزءا من عالم الغد وعالم المستقبل، وهذا يدعو المؤسسة التربوية / التعليمية للعمل على استخدام التكنولوجيات الجديدة في التعليم والتدريب، وبخاصة التدريب المستمر للمعلمين وتعليم الكبار وتحسين التعليم، وإدخال مفهوم (التعليم عن بعد) في مختلف فعاليات النظم التربوية .

3/ إن مفهوم إدخال التكنولوجيات في العملية التربوية هو نظرية تطويرية فاعلة، تنفذ إلى أنماط التفكير لدى التربويين من جهة، وتأخذ مسارها التطبيقي في مختلف فعاليات التعليم من جهة أخرى.. لتمكين المعلمين بشكل خاص لاكتساب المهارة والكفاءة لاستخدام التكنولوجيات في مناشطهم التعليمية - التعليمية .. ويؤدي ذلك بالضرورة إلى ممارسات تطبيقية للتكنولوجيات لدى المتعلمين في حياتهم الدراسية والعملية .

4/ إن مهنة التعليم هي في جوهرها .. نشاط فردي.. مما يقتضي أن يكون المعلمون بالضرورة معنيين بتحديث المعارف والمهارات التي يمتلكونها، مستفيدين من التجارب الجديدة، والإمكانيات المتاحة والمتجددة التي توفرها مختلف المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

5/ إن مبدأ (التربية للجميع) او (ديموقراطية التعليم) تمثل نهجا إنسانيا وحضاريا لتحقيق الفرص التعليمية للجميع صغارا وكبارا، ذكورا وإناثا، أريافا ومدنا، لتمكينهم من فرص المشاركة المجتمعية الكاملة في المشاريع التنموية وتحقيق مستويات أعلى في سلم (التنمية البشرية) في مجتمعاتهم .

6/ إن النظرة إلى المدرسة على أنها مجتمع صغير يعكس القيم والاتجاهات والسلوكيات في النظام الاجتماعي الكبير ويعمل على تطويرها تقليديا، لم تعد مقبولة، فثمة اتجاه قوي لاعتبار المدرسة تنظيما فاعلا يقضي على ما يسود المؤسسات الاجتماعية من

اتجاهات غير مقبولة، ويقدم نماذج متميزة من الوعي والتكيف والتغيير الاجتماعي تمتد الى مختلف مناشط المجتمع وفعالياته .

7/ ان تعزيز مفاهيم المسؤولية المدنية لدى الأجيال الناشئة وتأثيرها على السلوك الفردي والاجتماعي، يقتضي أن تكون هذه (المسؤولية المدنية) من أهم أدوار المدرسة أو المؤسسة التربوية : نظرية وممارسات وتدريبات اقرب للحياة العملية .

8/ إن مفهوم الكفاءة في المؤسسة التربوية اصبح من ابرز القضايا ذات الطابع السياسي في المجتمعات المتقدمة التي وضعت (التنافس في التميز في التعليم) أحد عناصر استراتيجيات التنمية البشرية فيها ؛ كما اصبح (الفشل المدرسي) أمرا غير مقبول لدى مؤسسات المجتمع المدني وفق المعايير المتميزة لمستوى الأداء التعليمي والتحصيل الدراسي .

9/ إن مفهوم (المساءلة) والتي تعني (التحقق من مدى بلوغ الأهداف المرسومة، كما ونوعا، في المؤسسة التربوية)، اصبح هذا المفهوم ضرورة اجتماعية - اقتصادية من جهة، ونمطا منهجيا لتعزيز الثقة بالمؤسسة التربوية، وتأدية دورها بكفاءة واقتدار، وهذا يقتضي أن تمارسه هيئة مجتمعية تمثل مختلف مؤسسات المجتمع وتنظيماته العامة والمدنية .

10/ إن مفهوم (التعليم المميز) و(تعليم التفكير) و (حل المشكلة) يرتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم (الإبداع) في العملية التربوية، للمعلمين والمتعلمين ليكونوا قادرين على الإسهام الفاعل في التجديد وإحداث التغيير في المجتمع .

11/ إن منهجية البحث (العلمي والتربوي) لا تقتصر على تعميق اثر البحث في رسم السياسات وتحسين عملية التعلم والتعليم، إذ لابد أن تسهم في وضع الأسس والمعايير والأدوات لتحقيق الجودة والنوعية في التعليم .

12/ إن تحسين التحصيل التعليمي يحتل مكانة عالية من الاهتمام في البلدان المتقدمة والنامية، حيث اصبح اهتمام المجتمعات بتوفير نوعية افضل للعوامل الرئيسية لتحسين التعليم التي تشمل صحة المتعلمين، ودافع يهتز بالتعلم؛ ومستوى إعداد المعلمين وتحفيزهم؛ وحيوية المناهج وملاءمتها للحياة والمستقبل؛ وتحديث الأساليب والمواد التعليمية .

13/ ان التعليم المدرسي الفعال يمكن تحقيقه في بيئة مدرسية يسودها السلوك الديمقراطي، فإكساب المتعلمين القيم والمهارات وأشكال السلوك وأنماط التفكير، هي مكتسبات اجتماعية يسهم التدريس الفعال في مدرسة ديمقراطية في تعميقها لدى المتعلمين، وفي حسن ممارستها في الحياة العملية؛ وهذا يقتضي تقوية التنظيم المدرسي ليعطي دورا اكبر للمشاركة المجتمعية المسؤولة في المدرسة، ويكون فيه المناخ الإدارية الذي يشجع المتعلمين والمعلمين وأولياء الأمور والمجتمع المحلي على الاضطلاع بمسؤولية اتخاذ القرارات التربوية ومسؤولية نتائج تلك القرارات .

14/ إن البيئة الصحيحة لاصلاح التعليم هي (البيئة المدرسية) وثمة توجهات في المجتمعات المتقدمة، لشيوع روح الانضباط السلوكي، الشخصي والاجتماعي والفكري في مختلف فعاليات العملية التربوية في المدرسة وذلك إدراكا لخطورة (ال فشل في المدرسة) على الفرد على الأمد الطويل، حيث تتضاعف تأثيرات الفشل السلبية مع شروع الأفراد الذين واجهوا ذلك الفشل في عملية تنشئة أطفالهم وفقا لما هم عليه أو تعلموا ونشئوا عليه، وهذا يقتضي إعادة غرس المفاهيم المجتمعية الجديدة نحو المدرسة، كونها وجدت (للتربية) وان السلوك المتحضر مطلب أساسي (للتعليم)، ويقضي تعزيز المشاركة الفاعلة للأسرة في دعم المدرسة وتمكينها من تأدية رسالتها وتحقيق أهدافها من خلال (عملية تربوية متطورة فعالة).

15/ وثمة قضايا أساسية ذات طابع عربي مميز أخذت مكانة بارزة لدى المؤسسات الفكرية العربية، ويمكن إبراز عدد محدود منها يتعلق بالتربية العربية، وان كانت بحد ذاتها قضايا عربية إلا أنها تمثل اتجاهات تربوية لدى معظم التربويين العرب ومفكرهم، وهي على سبيل المثال إلا الحصر :

أ. إن التربية، كمشروع عربي نهضوي، تسهم بشكل فاعل، فلسفة وأهدافا ومحتوى وأساليب، في ترسيخ مفهوم (وحدة الأمة العربية) وتعميق الإيمان بها وتحسينها، وتكوين العقلية العلمية والعملية القادرة على تحقيقه (ذات الأمة) و (شخصيتها) و (هويتها) .. المستمدة من منابع الثقافة العربية الإسلامية وأصولها من خلال نهج العمل

العربي المشترك بروح جديدة يؤدي بالضرورة الحتمية إلى تحقيق (الوجد) التي تمثل التعبير الحي الصادق عن حنين الأمة وأشواقها التي لا تخبو .

ب. إن (الأمية) ليست مجرد ظاهرة في المجتمع العربي، بل هي عائق كبير خطير أمام مسيرة المشروع النهضوي العربي الشامل بأبعاده، الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.. مما يجعل الالتزام العربي التعاوني المشترك لانجاح استراتيجية عربية متطورة للتعليم غير النظامي تهدف إلى تحرير الإنسان العربي من هذه الظاهرة السرطانية. ونقل المجتمع العربي إلى مفهوم (المجتمع دائم التعلم) و (المجتمع المتعلم) بمختلف فئاته و قطاعاته وأجياله .

ج. إن المرونة في إدخال مفهوم (التعليم عن بعد) اصبح حاجة ملحة للمجتمعات العربية، يسهم في مجال توسيع قاعدة المعرفة ونشرها، وشيوع الثقافة وتعميمها، وأصبحت أنماط المؤسسات التربوية التي تقوم على هذا المفهوم ضرورة فورية لإتاحة الفرص التعليمية والتدريسية واعداد القوي والمواد البشرية، وإكسابها مهارات التعليم والتعلم المستمر، وصقل مواهبها وتعزيز كفاياتها المعرفية والعلمية والمهنية، مستفيدة من معطيات التكنولوجيات الجديدة.. مما يقتضي تعزيز التوجه نحو إنجاح مشاريع متطورة مثل (الجامعة العربية المفتوحة) و (مراكز التدريب التكنولوجي) وغير ذلك من المؤسسات الماثلة .

د. إن الصهيونية منذ أن ظهرت بمشروعها الصهيوني بأهدافه ومطامعه المتجددة لا يمكن مواجهتها إلا بمشروع عربي نهضوي، بأهدافه وتطلعاته الكبرى، متمثلة بالوحدة والحرية والحياة الفضلى للامة العربية، الأمر الذي يجعل هذا التحدي الصهيوني في جوهر الفلسفة التربوية العربية وفي صلب أهدافها وفي أساليب تطبيقاتها في المؤسسات التربوية، كما يقتضي ذلك اعتماد النهج العلمي في مواجهة هذا التحدي الخطير. والذي أكدته، منذ عقود، (استراتيجية تطوير التربية العربية) حيث أبرزت اخطر التحديات التي تواجه الأمة العربية بتحديات : التخلف والاستعمار والصهيونية .

الدور المنتظر للمنظمة :

يتفق المربون على ان التطوير التربوي عملية دينامية مستمرة تتسم بالشمولية. لمختلف مكونات النظام التربوي : فلسفة واهدافا وبنية وتخطيطا وادارة وتقويما؛ بما ينعكس إيجابيا على تحسين مخرجات النظام التربوي، ويستمر بالتكاملية بين مختلف عناصر العملية التربوية : مدخلات وعمليات ومخرجات بهدف رفع مستوى الأداء وتحسين الجوانب النوعية للتعليم وتجديد فعالياته. ويتطلب التطوير التربوي الشامل التنسيق الفعال بين مختلف المؤسسات العامة والخاصة في المجتمع، بما يحقق النظرة الشمولية أيضا لعملية التنمية وترشيد المواثمة مع سوق العمل وتنمية الموارد البشرية؛ ومن الأهمية بمكان أن يكون التطوير التربوي تخطيطا وإدارة مواكبا للتغير المتسارع في جميع مجالات المجتمع وفعالياته حيث يتميز هذا التسارع بثورة المعلوماتية ووسائل الاتصال وعالمية المعرفة وحجم المستجدات ونوعية المتطلبات الأساسية لإعداد الأجيال الناشئة إعدادا يمكنهم، معرفيا ومهاريا ومنهجيا، من التعامل مع عالم الغد والمستقبل بثقة واقتدار .

وقد كان للنظم التربوية العربية خلال العقود الماضية خطتها وبرامجها ومشاريعها للتطوير التربوي بما يجعل للتربية العربية مخزونا ضخما من التجارب والخبرات والمشاريع التربوية التي حققت قدرا كبيرا من تطلعات مجتمعاتها.. كما أسهمت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بدور فاعل للوصول إلى أعلى درجة ممكنة من التنسيق بين مختلف البلدان العربية في مجالات تربوية عديدة، ورعت العمل العربي المشترك في المجال التربوي الذي قلما تختلف فيه البلدان العربية لوجود عوامل مشتركة بين النظم التربوية العربية في العديد من الجوانب التربوية.. إلا أن حجم التطوير التربوي على المستوى الوطني، وتنوع المشكلات التربوية التي تواجه كل بلد عربي، وتفاوت الإمكانيات المتاحة لكل منها : ماليا وفنيا وبشرياً، يستدعي ان تنهج المنظمة العربية نهجا جديدا للعقد الأول من القرن الحادي والعشرين بحيث :

1/ تعني المنظمة بالمشكلات التربوية على المستوى العربي والتحديات الكبرى والقضايا المشتركة للنظم التربوية العربية بهدف إيجاد الحلول الجذرية لها .

2/ تتولى قيادة المشروعات التربوية العربية المشتركة والتي تنعكس بنتائجها على إغناء النظم التربوية العربية وتمكينها من الإفادة من نواتج هذه المشروعات في خططها وبرامجها الوطنية .

3/ تتحول المنظمة إلى (مجمع للفكر التربوي) يرفد النظم التربوية العربية بأولويات حاجاتها من الاستشارات والخبرات والتجارب، وتوظيف الطاقات العربية التربوية وخبراتها لتلبية احتياجات الأقطار العربية في مسعاها نحو إحداث تطوير تربوية نوعي عالي الجودة .

4/ تعني بالعمل على إعداد مشروع تربوية لتمكين النظم التربوية الاتجاه نحو الأهداف العربية القومية الكبرى بمنهجية علمية .

وانسجاما مع هذا الدور المنتظر للمنظمة، فإن ثمة مجموعة من المشاريع التربوية الكبرى التي يمكن للمنظمة أن تضمناها خططها المستقبلية القادمة (2003 - 2010) وان تعكس هذه المشروعات في موازنتها خلال دوراتها البرمجية خلال تلك الفترة ومن الأهمية بمكان أن تكون هذه المشروعات ذات صلة بالأهداف التربوية القومية، وتلبي حاجات وأولويات لأكبر عدد ممكن من الأقطار العربية ونظمها التربوية .. كما تجدر الإشارة إلى أن هذه المشروعات المقترحة تمثل حلقة من سلسلة المشروعات التي قد اقترحت للمنظمة أو سيتم اقتراحها للحوار والمناقشة والتمحيص والتقويم ومن ثم الاختيار وهي على النحو التالي :

1/ تتطلع اللجنة إلى قيام المنظمة بمزيد من التنسيق والتعاون مع المؤسسات الدولية والمنظمات والوكالات للإسهام في تعزيز وتطوير أنظمة التعليم في الوطن العربي بشتى الوسائل .

2/ المواءمة بين الآمال والطموحات، وبين الإمكانيات الواقعية حتى لا يكون هناك فارق كبير بين الآمال والواقع .

3/ إجراء تقييم شامل لجميع العاملين بالمنظمة واتخاذ إجراءات سريعة وعاجلة لاستبعاد العناصر التي لا تستطيع التكيف والتعامل مع طموحات المنظمة وآمال الدول العربية حتى يكون إنتاج هذه المنظمة إنتاجا متميزا .

4/ التجديد والتحديث في المجال التربوي مع الحرص على الحفاظ على الخصائص المميزة للامة العربية وحماية هذه الخصائص من الآثار السلبية التي قد ترافق التجديد .

5/ تحديث مهمات كليات التربية ، بحيث تكون برامجها قادرة على تطوير دور المعلم في العمل المدرسي ومواجهة تحديات المهنة وتحديات المجتمع الداخلية والخارجية .
6/ إعطاء اهتمام خاص لتطوير أساليب وتقنيات التقييم التربوي والبحث العلمي وتأهيل الأستاذ الجامعي تأهيلا تربويا ومهنيا ووظيفيا لتنمية مهاراته واستعداداته التدريبية والأكاديمية .

7/ تطوير كفايات المعنيين برسم السياسات والاستراتيجيات وتخطيط وتطوير المناهج وغيرها من الأمور التي تحقق ديمومة التطوير التربوي في العالم العربي .

8/ العمل على رفع مكانة المنظمة إقليميا ودوليا من خلال تعزيز حضورها النوعي وإسهامها الفعلي في مختلف المنتدبات والمؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية .

9/ إعطاء أهمية خاصة لقضايا النهوض بالتجديدات التربوية بالدول العربية وتعميم التجارب التربوية الرائدة ودعمها ونشرها بالوسائل المختلفة .

10/ دراسة دور تقنية المعلومات في التعليم وأثرها فيه وانعكاسات ذلك على العملية التربوية ومكان التدريس وأوقات الدراسة وأماكن الدراسة أيضا واستراتيجيات التعلم والتعليم ومواصفات مبنى مدرسة المستقبل .

11/ تطوير التعليم الأساسي من حيث بنيته وأهدافه وخطته الدراسية ومناهجه .
12/ وضع استراتيجيات تربوية تستند إلى نتائج البحوث والدراسات المستقبلية لتسترشد بها الدول العربية في مجال تطوير نظمها التربوية .

13/ النهوض بمستوى الإدارة التربوية والإدارة المدرسية حيث أن هناك حاجة ماسة إلى تنظيم الأداء وتحسينه وتجويده .

14/ الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة وتعزيز العلاج والمساندة واثراء عمليات التعلم والتعليم بتوظيف تقنية المعلومات في هذا المجال .

15/ تعزيز الأنشطة الخاصة بتبسيط العلوم والتقنية للصغار والكبار مع إبلاغ اهتمام خاص لتوظيف الحاسوب في هذا المجال .

16/ التركيز لتطوير مناهج واستراتيجيات علوم المستقبل (رياضيات ، العلوم والتكنولوجيا ، اللغات) .

17/ العناية باللغة العربية وتوظيف أساليب واستراتيجيات جديدة في تدريسها، مع الاهتمام بنشر القيم العربية واللغة العربية في الدول الإسلامية من خلال تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها .

18/ اعتماد الوثائق التالية في صياغة آفاق عمل المنظمة في المجال التربوي :
أ- نحو رؤية مستقبلية للتربية أفكار للمناقشة، إعداد الدكتور / عزت جرادات (الأردن).

ب- رؤية مستقبلية لعمل المنظمة في المجال التربوي خلال الربع الأول من القرن الحادي والعشرين إعداد الدكتور / إبراهيم يوسف العبد الله (البحرين).

ج- آفاق العمل المستقبلي للمنظمة خلال الفترة الممتدة من (2003 - 2010) إعداد الأستاذ / عبد العزيز فرج الأنصاري (قطر) .

د- التوجهات المستقبلية للمنظمة، إعداد الدكتور / هشام نشابه (لبنان).
هـ - تصور المنظمة بشأن آفاق عملها المستقبلي (المجال التربوي) (نظرة تحليلية واستشرافية).

19/ اعتبار ما توصلت إليه المنظمة في ندوتها الفكرية الأولى حول تطوير المنظمة وتحديثها (الكويت أبريل 1994) والخطة طويلة المدى ومحاورها الكبرى مرجعيات أساسية لوضع رؤية مستقبلية لعمل المنظمة في المرحلة القادمة مع الأخذ بالاعتبار والاهتمام المحددات او العقبات التي حالت دون تنفيذ برامجها ومشروعاتها وبخاصة المحددات المالية إضافة للإمكانات الفنية والبشرية المتاحة وأهمية إيلاء المنظمة ما تستحقه من اهتمام ودعم مادي ومالي على المستوى العربي .

1/ تؤكد اللجنة بان الثقافة عنصر أساسي وجوهري في وحدة الأمة العربية والحفاظ على هويتها وقيمها ومصدر مناعتها وتفاعلها مع الثقافات الأخرى، والتواصل مع الشعوب لما تزخر به هذه الثقافة من حيوية وقدرة على الإبداع .

وتقدر اللجنة ان ما تضمنته الخطط والاستراتيجيات السابقة التي قامت بوضعها المنظمة لتغطية معظم الجوانب الهامة في تنمية الثقافة العربية وإقامة تكتل ثقافي عربي يدعو إلى الإعجاب والتقدير وما يزال رصيذا يترجم عن جدية الطرح الثقافي وسلامة التوجه .

إلا أن اللجنة لاحظت في نفس الوقت أن الخطط الاستراتيجية للمنظمة لا تجد صدى لها فعليا على المستويات القطرية، وتجد المنظمة صعوبات بالغة في نشر نتائج إنجازاتها ومن ثم عليها أن تولي أهمية لهذا الجانب.

ويوحي ما سبق بان على المنظمة ان تبلور آلية مستمرة لقياس مدى فاعلية ما تتخذه من سياسات وإجراءات وقرارات ومتابعة نتائج إنجازاتها، والاهتمام بالجوانب الإعلامية والتسويقية لانتاجها وتأخذ عند وضع خططها القادمة المتغيرات الحديثة التي طرأت على العمل الثقافي، ومن أبرزها :

أ/ تنامي النظرة إلى الثقافة بوضعها صناعة ذات مردود ثقافي

ب/ التداخل المتزايد بين التربية والثقافة والعلوم

ج/ الدمج الجاري بين قطاعات الثقافة والإعلام والاتصالات وصناعة المحتوى مما

يوجب التنسيق الأفقي بين القطاعات .

د/ محورية اللغة في منظومة الثقافة

هـ/ دراسة المبادرات الحالية من قبل الأفراد ومؤسسات القطاع الخاص للإسهام في العمل الثقافي العام، ومنها على سبيل المثال ما تقوم به المؤسسات التالية :

- مؤسسة عبد العزيز سعود البابطين

- مؤسسة سعاد الصباح

- مؤسسة جمعة الماجد

- مؤسسة عبد المجيد شومان

- مؤسسة سلطان العويس

- مؤسسة الملك فيصل وغيرها من المؤسسات .

وذلك تأكيدا لرسالة المنظمة في العمل على إقامة تكتل عربي ثقافي، والتنسيق بين مؤسسات الثقافة العربية، وإقرارا بحقائق الواقع العربي الراهن، والظروف التي تعمل في ظلها المنظمة وحاجتها للشراكة مع كل العاملين في المجال الثقافي .

2/ ترى اللجنة ضرورة تحديث الاستراتيجية العامة للمنظمة بحيث تركز على التكامل المعلوماتي في مجال الثقافة، على ان تعمل المنظمة كمركز معلومات متقدم في مجال الثقافة العربية وكواجهة مشرقة لصورة الثقافة العربية على الإنترنت ويشمل ذلك :

أ) استحداث أساليب أكثر فاعلة لتجميع المعلومات عن الأقطار العربية وكذلك أساليب توزيعها علاوة على إتاحة المعلومات للمنظمات الدولية ومنها .

ب) المساهمة في إقامة البنية التحتية لصناعة ثقافة عربية

ج) المساهمة في دفع جهود البحث والتطوير في معالجة اللغة العربية حاسوبيا .

على المنظمة أن تعمل كنموذج عربي متميز في استخدام المعلومات في تنسيق ودفع العمل الثقافي .

ويتوازي ذلك مع البحث عن وسائل مبتكرة لتمويل جهود التنمية الثقافية العربية، وتفعيل مراكزها القائمة بالفعل، وتدارك الصعوبات التي عاقت جهودها فيما سبق آخذة في الاعتبار المحاور الثلاثة التالية التي تعد من أهم محاور العمل الثقافي في القرن الحادي والعشرين .

المحور الأول: تحديات العولمة والتكنولوجيا الحديثة في مجالات الثقافة والتربية والعلوم

1. متابعة الحوار بين الثقافات والحضارات الذي بدأته المنظمة بوصفه أسلوباً للتفاهم والتعاون والتعايش بين الأمم والشعوب وعامل إغناء للحضارة الإنسانية، ومواصلة إقامة الندوات واللقاءات الخاصة بذلك .

2. التوسع في إدخال البرامج الثقافية في مناهج التعليم العام والعالي وتضمين المناهج العلمية في الجامعات مواد دراسية عن تاريخ العلوم عند العرب لربط المتعلم العربي بتراثه العلمي وحضارته .

3. إيلاء التراث العربي بمعناه المادي واللامادي تقديمًا وصياغة وترميمًا، العناية اللازمة، والعمل على التعريف به وتقديمه بأحدث الأساليب والوسائل التقنية، وتكوين لجان متخصصة في صلب المنظمة تعمل على حمايته من التسرب والسرقة والتشويه، بوصفه من أهم مكتسبات الأمة العربية ومقومات شخصيتها الثقافية ومن أهم موارد صناعتها الثقافية والانخراط في المنظمات العالمية المهتمة بالتراث والآثار والمخطوطات .

4. تشجيع الإبداع والمبدعين وتخصيص جوائز وحوافز لهم، وفق معايير دقيقة تراعي قيم الإبداع ومقوماته وتكريم العاملين من شخصيات ومؤسسات عامة وخاصة ممن يقومون بدعم الثقافة والمثقفين ويخصصون جانب من أموالهم للتشجيع على الإبداع ورعاية الموهوبين .

5. تشجيع حرية الإبداع والإنتاج الأدبي والفني والعلمي، وتوفير المناخ والشروط المناسبة لذلك، مع مراعاة ما طرأ على طبيعة الإبداع الثقافي نتيجة تقدم المعلوماتية وحماية حقوق المؤلف والملكية الفكرية ووضع القوانين والآليات المؤدية إلى تحقيق ذلك .

أ) التوسع في نشر المعرفة العلمية والتكنولوجية وتأكيد أهمية ذلك في معالجة الواقع العربي ومشكلاته.

ب) تأكيد أهمية تطوير الخطاب الثقافي العربي ليكون أكثر موضوعية وعلمية وأكثر تقديمًا للمعلومات وتعميقًا للمعرفة وتنمية للقيم والاهتمام بالثقافة الشعبية .

6. نشر اللغة العربية في المهاجر التي تؤوي جاليات عربية واستخدام أحدث الأساليب والوسائل التقنية لتحقيق ذلك بما فيها شبكة الاتصالات العالمية (الإنترنت) والتنسيق بين مراكز المنظمة والمراكز القطرية العربية المعنية بهذا الأمر، وتدريس اللغة العربية لغير الناطقين بها .

7. المساهمة في تحديث البنية التحتية للغة العربية من أجل :

أ) دفع جهود التنظير اللغوي

ب) توثيق التراث اللغوي والاستخدامات الحديثة للغة العربية

ج) تطوير أساليب بناء المعاجم

د) تحديث أساليب تعليم وتعلم اللغة العربية .

8. إدراج مواد التربية البيئية والبشرية والعمل التطوعي والإعلام ووسائل الاتصال الحديثة والمعلومات في مناهج التربية والتعليم .

9. تعميم التعليم والتعلم مدى الحياة، ومراعاة التنسيق واستثمار منافذ التعلم والتعليم المختلفة : رسمية وشبه رسمية وغير رسمية .

10. أ) العناية بالترجمة من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية والتركيز على تنمية المكتبة العلمية والتقنية والإبداعية في اللغة العربية، وتأسيس مؤسسات قومية للتعريب والترجمة بالتنسيق مع ما هو قائم منها حاليا .

ب) العمل على تأسيس نواة مكتبة عربية باللغات الأجنبية بترجمة أعمال من العربية إلى اللغات الحية وتنمية هذه المكتبة باستمرار .

ج) العمل على تأسيس اتحاد للمترجمين العرب وتنسيق الجهد العربي في مجال الترجمة .

11. العناية المستمرة من المنظمة بالثقافة الفلسطينية بتوخي الطرق التالية :

أ) الاتصال بمنظمة اليونسكو والحصول منها على النصوص الكاملة لمجموعة التقارير التي أعدتها المنظمة بعد الزيارات الميدانية التي قامت بها ورصدت فيها مختلف الانتهاكات الإسرائيلية للتراث العربي والإسلامي في المدينة، معماراً ومخطوطات ومقدسات في سياق حرص اليونسكو على حماية التراث الإنساني العالمي .

ب) جمع تقارير وقرارات الإدانة التي صدرت بشأن القدس وطبعها في كتاب يترجم إلى اللغات الحية كلها .

ج) قيام المنظمة بإعادة طباعة موسوعة القدس بعد استكمال وتصحيح ما يستدعي الاستكمال والتصحيح منها، والاتصال بكل الجهات المعنية بذلك ومنها منظمة المدن العربية لتقديم أحدث موسوعة وأوسعها عن القدس وترجمتها إلى بعض اللغات الأجنبية ، وتوفير وجودها في موقع على شبكة الاتصالات العالمية (الإنترنت) وفي أقراص مضغوطة <<C.D. ROM>>

د) إنشاء موقع متعدد اللغات يعني بقضية القدس وتطوراتها وتوفير المعلومات حولها، ومخاطبة الرأي العام العالمي من خلال هذا الموقع بأسلوب موضوعي عقلاني موثق ومقنع .

هـ) إنشاء مركز توثيق قومي لجرائم الصهيونية ضد الفلسطينيين وأبناء الأمة العربية والثقافة العربية، ووضع دراسات عن الصهيونية، وإصدار مجموعة من الوثائق التي تكشف ممارساتها.

12. إحداث وحدة متخصصة لرصد تطور الثقافة وتقديم البحوث التربوية، ومتابعة الاكتشافات العالمية ومجالات تطبيقها وتعميم تحليلاتها ونتائجها على الدول العربية وخاصة التكنولوجيا الحديثة لإعلام والاتصال .

13. تمتين صلة الطفل والشاب العربيين بالكتاب بوعائيه الورقي والإلكتروني، والتأكيد على أهمية الكتاب واستمرار تلك الأهمية، وتزويدهما بمادة معرفية، علمية وأدبية وفكرية، غنية وسليمة سواء أكانت مستلهمة من التراث العربي والإنساني أو من معطيات التقدم المعرفي والتقني المعاصرين وإنتاج برامج وبرمجيات جيدة ترسخ منظومات القيم الروحية والقومية والإنسانية، وتنمي ملكة النقد.

14. التأكيد على أن استخدام التقنيات الحديثة أصبح ضرورة ملحة، ومدخلا رئيسيا للاندماج في العصر، والانفتاح على العالم، واكتساب القدرة على المنافسة وكسب رهان التحديات .

15. الاستفادة من شبكة الإنترنت في التواصل بين الدول العربية، ومختلف مؤسسات البحث العلمي، ومراكز الدراسات الاستراتيجية في الدول العربية .

المحور الثاني : الاستفادة من التقنيات الحديثة في رفع نسق التنمية التربوية والثقافية والعلمية

1/ الحث على إقامة مؤسسات عربية مشتركة بين القطاعين العام والخاص للإنتاج السمعي والبصري في الميادين التربوية والثقافية والعلمية، وتأهيل الكفاءات اللازمة لذلك .

2/ الاستفادة من تكنولوجيا التعليم والمعلومات في تعزيز التدريب والتأهيل والتكوين والتربية المستمرة مدى الحياة، مع إعطاء أولوية لتدريب المعلمين والمعلومات على استخدام الأدوات البرمجية اللغوية .

3/ توسيع النظرة فيما يخص التوحيد القياسي لنظم المعلومات بحث اخذ في الاعتبار ما يجري عالميا مع ساحة قياسات نظم المعلومات والاتصالات، كالكود الموحد لجميع اللغات مثلا (Uni-Code)، على أن يركز الجهد على التوحيد، القياسي لكيفية تعامل المستخدم العربي مع نظم المعلومات كتوحيد أوامر التعامل مع نظم تنسيق الكلمات، وأوامر لغات البرمجة العربية ولغة الاستفهام Query Language فيما يخص التعامل مع حقول المعلومات، وذلك على سبيل المثال لا الحصر .

- 4/ تفعيل دور المدرسة والمؤسسات التعليمية والتدريسية ورفع كفاءتها الإنتاجية، وتحويل البنية التعليمية إلى بنية مفتوحة، والتحول التدريجي إلى المدرسة الالكترونية .
- 5/ تحديث منهجيات تعلم وتعليم اللغة العربية، وتأهيل مدرسي العربية على استخدام الإنترنت والبرمجيات التعليمية الحديثة، واستخدام التقنيات الحديثة في تعليم العربية للناطقين ولغير الناطقين بها، وتصميم موقع متطور على الإنترنت لتعليم العربية .
- 6/ تدريب رجال التعليم على استخدام الأدوات البرمجية اللغوية، واقامة قاعدة بلوغرافية للتنظير اللساني الحديث .
- 7/ تعميم النظم البرمجية لمعالجة اللغة العربية آليا .

المحور الثالث: السوق الثقافية العربية المشتركة وآفاق التكامل بين الدول العربية

- 1/ صياغة سياسة قومية تحقق الاكتفاء الذاتي والمنافسة في مجال التصنيع
- 2/ توفير المناخ المناسب لدعم إنشاء السوق الثقافية العربية المشتركة، حفاظا على الذاتية الثقافية، ومساهمة في تحقيق الأمن الثقافي العربي، وتوفير فرص الشغل وتنمية الاقتصاديات الوطنية .
- 3/ دعم إقامة المناطق الحرة بين الدول العربية، وتوفير الدراسات للمساعدة على إنشاء السوق الثقافية العربية المشتركة .
- 4/ التأكيد على أن الصناعات الثقافية جزء حيوي من السوق الاقتصادية العربية المشتركة ومن ثم فان التكامل الاقتصادي والسياسي المنشود يتطلب توعية الجماهير العربية بإشاعة ثقافة التكامل كنهج ومنهج في التربية والثقيف والإعلام. وتوصي المنظمة بوضع قائمة تتضمن الصناعات الثقافية التي ينبغي توطئها حسب الأولويات والإسراع في إنجاز الخطة العربية للصناعات الثقافية بطريقة علمية تضمن الاستفادة منها .
- 5/ سن القوانين والتشريعات الخاصة بحماية حقوق المؤلف والملكية الفكرية وتيسير انتقال الإنتاج الثقافي والتربوي والعلمي وتدفعه بين الدول العربية .

- 6/ دعم المبادرات والتوجهات لإنشاء سوق ثقافية عربية مشتركة قادرة على توفير الحاجيات التربوية والثقافية والعلمية للوطن العربي.
- 7/ تشجيع التعاون بين المؤسسات الثقافية الخاصة والمنظمات الأهلية والممولين للثقافة والبنوك والهيئات المالية في تنفيذ مشروعات مشتركة درءاً للازدواجية والإهدار المالي
- 8/ عقد دورات لتدريب وتكوين المهارات القادرة على الاندماج والانخراط في سوق إنتاج التقنيات المتطورة والبرمجيات وتكنولوجيا الاتصال .
- 9/ ربط الصلة بالكفاءات العلمية والتقنية العربية العاملة خارج الوطن العربي للاستفادة من خبراتها وتجربتها في التأطير والبحث والاستشارة وتنفيذ المشروعات الخاصة بإنشاء السوق الثقافية العربية المنتظرة .
- 10/ تقديم المساعدة الفنية للدول ذات الأوضاع الخاصة والأخذ بيدها لتكوين أطر للمساهمة في إنشاء الصناعات الثقافية والعمل في مجالها .
- 11/ تكوين شبكة معلومات قادرة على توفير المعطيات الضرورية عن هذه السوق لتيسير سبل الاتصال والتواصل مع هذا المشروع الطموح وتقديم البيانات عنه للمستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال .
- 12/ تحقيق الاكتفاء القومي من المنتجات السمعية - البصرية والبرمجيات في مجالات التربية والثقافة والعلوم .
- 13/ تحويل المنظمة إلى مؤسسة منتجة للمواد التربوية والثقافية والعلمية التي تشكل مادة البرمجيات ونظم المعلومات، والتعاون مع بيوت الخبرة المتخصصة في الوطن العربي لانتاجها بصورة مشتركة .
- 14/ حث القطاع الخاص على الإسهام في تكوين مؤسسات للإنتاج المشترك في ميادين الثقافة ومختلف المعارف، قادرة على المنافسة الدولية وتوفير الإنتاج الكفيل بسد حاجة الشباب وإثارة اهتمامهم .
- 15/ إعطاء أولوية للعناية باللغة العربية وتطويرها وتطويعها باعتبارها أحد العناصر الأساسية في تحقيق التكامل العربي، وركنا من أركان إقامة صناعة ثقافية عربية .

إن صناعة المستقبل أصبحت مواجهة شمولية متعددة الأبعاد تحتل فيها العلوم وتكنولوجيا المعلومات موقعا محوريا في معركة النهوض الحضاري الذي تخوضه البلدان العربية .

فاستيعاب المد العلمي بما يقتضيه من احتكام للعقل يشكل اليوم معطى استراتيجيا جديدا ومقوما جوهريا للتنمية الشاملة في البلدان العربية .

فالقدرة التكنولوجية هي مصدر استراتيجي للثروة في هذا العصر، كما أنها تتيح استقلالية القرار وبالتالي تنمية القدرة على تحقيق أمن المجتمعات وسلامتها .

إن كان ليس من شك في أن البلدان العربية تستشعر مسؤولياتها الكاملة قويا ودوليا تجاه هذه القضايا المعاصرة على نحو ما نستقرؤه في الخطاب السياسي والندوات والمؤتمرات وغيرها من وسائل التعبير، فإن هذا كله لم يؤد حتى الآن إلى حصاد ملموس وسياسة علمية وبرامج محددة الأهداف وآليات تنفيذية متطورة. ومن هذا المنطلق تؤكد اللجنة على التوجهات التالية التي يمكن تبويبها إلى أربعة أبواب :

الباب الأول : التعليم كقطاع محوري وأساسي في التكوين العلمي القاعدي الصحيح

الباب الثاني : البحث العلمي والاستثمار في المعرفة .

الباب الثالث : الثقافة العلمية كخيار استراتيجي وأكد في البرنامج المستقبلي

للمنظمة .

الباب الرابع : تدعيم ثقافة الشبكات وتحيين المعلومات .

1/ الباب الأول : في التعليم بمختلف مراحله

يقترح ما يلي :

- (أ) بعث لجنة قومية متخصصة لإعادة النظر وبصفة دورية في مضمون برامج المواد العلمية المدرسة والمدرجة في المراحل الأساسية والثانوية من المنظومة التربوية .
- (ب) إدخال تدريجي للمواد الجديدة مثل الاحتمالات والإحصائيات في المنظومة التربوية .
- (ت) القيام بدراسة تساعد المنظمة على إبداء رأيها في شأن دور القطاع الخاص والجمعيات الأهلية في نظم التعليم ومصادر تمويلها .
- (ح) مساهمة المنظمة في مشروع شراكة مع الجامعة العربية الرائدة لتنفيذ برنامج خاص بتعليم بعض الوحدات القيمة العلمية عن طريق التعلم عن بعد .
- (خ) وضع برنامج خاص لتسهيل تبادل ولمدة قصيرة للأساتذة الجامعيين الزائرين لالقاء محاضرات مختصة تدرج ضمن التعليم العالي والمساهمة في التأطير المشترك لتكوين المكونين .

2/ الباب الثاني : البحث العلمي والاستثمار في المعرفة :

التوجهات العامة: يقترح على المنظمة :

- أ/ توجيه الاعتمادات إلى إرساء شراكة علمية بين المؤسسات الجامعية في الأقطار العربية، وكذلك مع الجامعات ومراكز العلوم الفاعلة دوليا مثل عديد المؤسسات المتواجدة في الاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية والهند والبرازيل والصين .
- ويمكن بناء هذه الشراكة على أساس كراس شروط تضبط بنوده في مرحلة لاحقة .
- ب/ العمل على استقطاب المؤتمرات العلمية الدولية لتنظيمها في البلدان العربية وذلك بالاستعانة وتشجيع الكفاءات العربية الفاعلة دوليا .

- ج/ العمل داخل المنظمة على ان تكون لها ضمن أجهزتها قدرة ذاتية علمية تساعدنا على إبداء الرأي المسموع في كبريات القضايا التي تتولد على التطور العلمي .
- ح/ الحضور الفعلي على المستوى الدولي كطرف مساهم ماديا وعلميا في المؤتمرات الدولية العلمية ذات المحتوى المحدد والمعلن عليه مسبقا .
- د/ تطوير نظام التشجيع على الإبداع العلمي بإدراج جوائز هامة تصنف إلى :
- « جوائز خاصة بالباحثين الشبان كأن يقع احتضانهم لتسهيل إقامتهم لمدة محدودة الزمن في مخابر علمية مرموقة دولية .
- « جوائز تمنح اعترافا وتقديرا إلى كبار العلماء لدورهم في إثراء المعرفة الكونية.

الاقتراحات التي تهتم مجالات البحث :

مقارنة بحاجيات البلدان العربية وتنوع نظمها البيئية وتفاوت مواردها الطبيعية والبشرية، فان كل مجالات البحث العلمي المتعارف عليها تعتبر ذات أهمية لمعظم الأقطار العربية إلا أن التطرق إليها في مجملها يفضي حتما إلى تشتت الجهود والقدرات، وبالتالي على المنظمة أن تستعين بخبرات تساعدنا على ترتيب الأولويات وهذا الترتيب يستدعي مبدئيا تقويما للوضع العلمي الحالي للوقوف على إيجابياته وكذلك لتدارك خلله ونقائصه .

وتبعاً لذلك فان ما نوردنا في هذا الباب يعتبر مقترحات أولية في حاجة إلى التأكيد.

العلوم الأساسية :

إذا كان السبق في برامج المنظمة يتجه إلى البرامج التي تعني بالتطبيقات العلمية فانه يقترح على المنظمة أن تولي العناية أيضا بالعلوم الأساسية وتأتي في مقدمتها الرياضيات كمفتاح لكل العلوم وتطبيقاتها .

ويمكن أن يؤسس هذا المشروع لبعث مدرسة جديدة تربط الماضي المجيد بحاضر طموح تكون مدرسة رياضيات عربية ودولية في ذات الوقت .

المجالات العلمية المتعددة الأبعاد :

ان تكون البرامج المنتقاة ذات مردودية علمية عالية ونورد في هذا الباب المجالات

التالية :

أ/ علوم الفضاء : وان تشكل للغرض هيئة من المختصين للإشراف على إعداد برنامج متكامل وبيان كيفية الاستفادة منه على الوجه الأمثل .

ب/ الموارد المائية : الاقتصاد في استعمالها والبحث العلمي في إعادة استعمالها

ج/ الطاقات الجديدة والمتعددة

د/ الخصوصيات البيئية كمكون من مكونات تاريخنا وموردنا الطبيعي .

ح/ مواكبة المجالات الحديثة مثل الإعلامية، والهندسة الوراثية، وتوسيع مجال

تطبيقات "الليزر" .

3/ الباب الثالث : في الثقافة العلمية :

ان الممارسة العلمية على مستوى واسع تساهم في ترويض النفس على نسبية الحقائق، وترسيخ قيم التسامح تساعد الفرد على معرفة العالم الذي يعيش فيه، وتنمي فيه الإحساس بوحدة المصير وبالتالي يقترح على المنظمة أن تعطي مكانة خاصة متميزة إلى الثقافة العلمية في عملها المستقبلي .

ويمكن ان ينطلق هذا البرنامج من المؤسسات العربية القليلة المتواجدة حاليا ومن شراكة مع مؤسسات شبيهة بها دوليا .

كما يقترح أن تولي المنظمة أهمية إلى تاريخ العلوم كبعد من أبعاد هذه الثقافة العلمية.

ولما كان الشباب هو أساس القدرة العلمية المرتقبة، فيقترح العناية به بإدراج برامج شبابية علمية خاصة مثل المساهمة في احتضان وتنظيم ورعاية الأولبياد القومية والدولية في مختلف المجالات العلمية .

4/ الباب الرابع : تدعيم وتنمية ثقافة الشبكات:

إن الحضور الفعلي على المستوى الدولي والاطلاع على آخر ما ينتج علميا لاستيعابه ونشره يتطلب من المنظمة التعامل الذكي مع شبكات الكفاءات العربية في الداخل والخارج والاعتماد في ذات الوقت على شبكات الاتصال الحديثة، ويمكن أن تعتمد في مرحلة أولى على مركز (واب) متطور في محتواه وإخراجه ويكون باب المنظمة المفتوح على الأحداث العلمية في الوطن العربي خاصة وفي العالم بأسره عامة.

والنظر في إنشاء هيكل موحد خاص بتكنولوجيا المعلومات لتفعيل عمل المنظمة وتحقيق التكامل في صناعة البرمجيات وتأهيل الكفاءات .

إضافة إلى هذه المقترحات التي تعني بالخيارات العلمية، فعلى المنظمة ولمزيد نجاعة عملها أن تعطى التقويم المكانية التي يستحق حتى يصبح من آليات عملها وان يكون عقلانيا وموضوعيا وأن يمس مختلف مراحل التقويم في إنجاز المشاريع بدءا بمرحلة التصميم فمرحلة الإنجاز وصولا إلى المرحلة الختامية من المشروع .

كما يؤكد المشاركون على تعزيز عمل المنظمة للارتقاء به الى منزلة مرموقة لتصبح فيها مرجعا علميا ودوليا .

وهم واثقون أن المنظمة قادرة اليوم أن تتجاوز الظرف الحاضر العلمي العربي وما يطرحه من آفاق محدودة وان تهيئ لعقلنة العمل العربي المشترك وتساهم في ترسيخ قيم التسامح والحدائة حتى لا يبقى المواطن العربي خارج الفعل الإنساني .

اختتام الندوة

هذا وقد اختتمت الندوة أعمالها يوم 18 يونيو 2001 بتولى الدكتور عزت جرادات الوزير الأردني الأسبق للتربية وعضو المجلس التنفيذي السابق نيابة عن المقرر العام الدكتور محمد مصطفى القباج الذي اضطر للعودة إلى بلاده لتقديم التقرير العام للندوة، وعلى اثر ذلك استمع المشاركون إلى كلمات لكل من معالي الدكتور مساعد راشد الهارون وزير التربية ووزير التعليم العالي الذي حيا المشاركين في الندوة وأثنى على الجهود التي قاموا بها، وأشاد بدور المدير العام للمنظمة واستجابته لدعوة دولة الكويت بعقد الندوة في رحابها، آملا أن تكون الندوة قد ساهمت في إعطاء إشارة الانطلاق للمشروع الطموح للمنظمة. وعقبه في الختام معالي الدكتور المنجي بوسنيينة المدير العام للمنظمة الذي شكر المشاركين على ما بذلوا من الجهد وواصلوا العمل ليلا نهارا لتحقيق نتائج ممتازة محييا السيد الوزير ودولة الكويت وكل المسؤولين فيها، مفردا بالتنويه معالي الشيخ صباح الأحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء بالإنبابة ووزير الخارجية لاستقباله وفد المنظمة والخبراء حيث خصهم بلقاء حميم تبادل خلاله فيه الرأي معهم وغمرهم بلطفه، موجها الشكر إلى كل من أعان على نجاح الندوة من العاملين في اللجنة الوطنية وعلى رأسهم الدكتور عبد العزيز حسين الجار الله عضو المجلس التنفيذي ونائب رئيس اللجنة الوطنية، والدكتور جعفر العريان الأمين العام للجنة الوطنية. كما اثنى على وسائل الإعلام الكويتية التي أولت اهتماما لاعمال هذه الندوة، وقدمتها إلى القارئ الكويتي وتابعتها لحظة بلحظة .

واقترح الحاضرون في نهاية الندوة توجيه برقيات شكر وامتنان إلى :

- « صاحب السمو الشيخ جابر الاحمد الصباح أمير دولة الكويت
- « والشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح رئيس مجلس الوزراء بالنيابة ووزير الخارجية
- « والشيخ جابر المبارك الحمد الصباح نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع
- « ومعالي الدكتور مساعد راشد الهارون وزير التربية ووزير التعليم العالي